الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الرابعة
الجلسة التاسعة
المعقودة يوم الجمعة
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد هوديما (أوكرانيا)

المحتويات

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

البند ٧٤ من جدول الأعمال: توفير الحماية والأمن للدول الصغيرة (تابع)

البند ٨٥ من جدول الأعمال: العلم والسلام (تابع)

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.4/49/SR.9
11 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البنـــد ١٤٨ مـــن جدول الأعمال: الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة (A/49/12، A/49/319-S/1994/976، A/49/332-S/1994/986، A/49/346، A/49/383-S/1994/1052، A/49/393-S/1994/1062، A/49/447-S/1994/1108، A/49/473، S/1994/1129؛ A/C.4/49/8، A/C.4/49/9، A/C.4/49/L.4)

١ - السيد شاكرباي (البوسنة والهرسك): تحدث بالنيابة عن واضعي مشروع القرار، الذين انضمت اليهم كل من: أذربيجان، والأردن، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، والجمهورية التشيكية، وسنغافورة، والسنغال، ومصر، ومالطة وقدم مشروع القرار A/C.4/49/L.4 مشيرا الى أن هذا النص وكذلك بند جدول الأعمال المتعلق به يعالجان مسائل ذات أهمية كبرى بالنسبة للوفد البوسني. وأضاف أن اعتماد هذا المشروع من شأنه أن يساعد كثيرا على الاسهام في تشجيع التوصل الى تسوية عادلة ونهائية للأزمة.

٢ - ثم تحدث بوصفه ممثلا دائما للبوسنة والهرسك، فاسترعى الانتباه الى أن منشأ النزاع في كرواتيا وفي البوسنة، ليس مجرد انفجار إثني بل إنه بالأحرى إرادة صربية بإنشاء صربيا كبرى متجانسة إثنيا، وأن حملات العدوان والتطهير الإثني قد تم القيام بها كلها لتحقيق هذه الغاية. وأفاد في هذا السياق، أن مشروع القرار يهدف قبل كل شيء الى عكس حملة منهجية طالما اتسمت بطابع الشراسة يجري الاضطلاع بها بقصد تفكيك كرواتيا والبوسنة والهرسك. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه يجب سعيا الى هذا الهدف إدانة احتلال الأراضي التي خرجت بحكم الواقع من سيطرة البلدين.

٣ - وقال المتحدث في نهاية كلمته إن انتصار قوى التفكك لا يعني فقط التضحية بالسيادة والسلامة الاقليمية، بل أيضا بحقوق الإنسان. ولهذا فإن مشروع القرار يعتبر هاما وملائما بوجه خاص بالنسبة لضحايا العدوان في كل يوغوسلافيا السابقة، وكذلك بالنسبة للمبادئ التي يستند اليها ميثاق الأمم المتحدة.

٤ - السيد غراف زو رونتسو (ألمانيا): قال متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والسويد، وفنلندا، والنرويج، والنمسا إن الحالة في المناطق الكرواتية التي يسيطر عليها الصرب تشكل تهديدا دائما لحالة اللاحرب الهشة التي تسود في المنطقة - مع فترات انقطاع كبيرة - منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وأضاف أن المجتمع الدولي يرى على هذا الأساس أن الوقت قد حان لاعتماد حل سياسي لمشاكل المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة و "المناطق الوردية".

٥ - وقال إن النزاع القائم بين صربيا وكرواتيا بشأن أراضي البلد الأخير يمثل في الواقع مشكلتين وثيقتي الارتباط فيما بينهما، والأفضل البدء بالمناطق الكرواتية الخاضعة للسيطرة الصربية والتي طرد منها السكان غير الصرب بالقوة. وفي هذا الصدد، يطالب الاتحاد الأوروبي بإعادة تثبيت سلطة الحكومة الكرواتية، وأن يتم التوصل الى ترتيبات تتصل بالاستقلال الذاتي وأن يصرح للسكان المبعدين، مهما كانت جنسياتهم، بالعودة الى ديارهم. وأضاف أن مستقبل المجتمع الصربي في كرواتيا ولا سيما في المناطق

(السيد غراف زو رونتسو، ألمانيا)

الخاضعة لسيطرة الحكومة الكرواتية، هو موضوع بذاته مهم أيضا. وقال إن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق بالغ لأن القانون الدستوري لكرواتيا المعني بحقوق المجتمعات أو الأقليات القومية والإثنية، المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، لم يطبق تطبيقا كاملا، وذلك فإن الاتحاد الأوروبي يُذكر حكومة كرواتيا بأنها المسؤولة عن ضمان الاحترام التام للحقوق الأساسية، المدنية، والسياسية لجميع المواطنين، كما تنص على ذلك الصكوك الدولية.

٦ - ومن ناحية أخرى، أفاد المتحدث أن جيش يوغوسلافيا السابقة قد اضطلع بدور حاسم في تمرد كرايينا وفي اقامة سيطرة صربية على المناطق التي تسكنها أغلبية كرواتية. والأكثر من ذلك، أن حكومة بلغراد ما فتئت تقدم الدعم المادي والسياسي أيضا الى السلطات التي نصبت نفسها بنفسها في هذه المناطق ولهذا يتعين عليها أن تشارك بفاعلية في التماس حل سلمي للأزمة.

٧ - وقال إن خطة فانس لعام ١٩٩٢، التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٧٢٤، تحدد إطار وقف دائم للقتال كان ولا يزال عنصره الرئيسي هو قوة الأمم المتحدة للحماية. بيد أن الطرف الصربي لم يحترم بتاتا أحكامها الرئيسية، ولا سيما نزع سلاح المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وعودة اللاجئين والمشردين ووضع قوة شرطة محلية، اضافة الى كون الطرف الصربي قد احتفظ أثناء ذلك بالسيطرة على "المناطق الوردية"، وهو ما لم يرد في خطة فانس. وإن التدبير الوحيد الذي نفذ هو انسحاب الوحدات النظامية للجيش الوطني اليوغوسلافي من كرواتيا الذي اكتمل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

٨ - واسترعى المتحدث الانتباه الى أن بعض المبادئ الأساسية للوصول الى حل سياسي كانت قد طرحت لدى اعتماد خطة فانس، فقد بين كل من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي أن أي تعديلات تتعلق بالأراضي، غير مقبولة وأن المؤتمر المعني بيوغوسلافيا، وفقا لخطة كارينغتون، ينص على نظام استقلال ذاتي خاص لبعض مناطق كرواتيا ومناطق أخرى مماثلة من يوغوسلافيا السابقة.

٩ - وأضاف المتحدث قائلا إن الاتحاد الأوروبي من ناحيته لم يتوقف عن مواصلة البحث عن حلول لهذا النزاع، ولا سيما عن طريق ايفاده أول بعثة مراقبين في عام ١٩٩١ وبإنشائه المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وفي وقت حديث جدا، اعتمد الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ خطة عمل تناولت جميع مشاكل المنطقة، على أساس ترتيب يكون الجانب الأول لتنفيذه متمثلا في اتفاق على وقف إطلاق النار بين الحكومة الكرواتية وصرب كرايينا، وقد أنجز هذا الجانب الأول في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. ويشمل الجانب الثاني من الخطة اعتماد تدابير مختلفة لبناء الثقة طبقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٨٤٧ و ٨٧١. وفي هذا الشأن، يطلب الاتحاد الأوروبي على وجه الاستعجال من الطرفين أن يستأنفا المفاوضات بصورة فورية كما أنه يُذكر بعدم وجود أي مجال لوضع شروط مسبقة.

(السيد غراف زو رونتسو، ألمانيا)

١٠ - وقال إن الجانب الثاني من خطة العمل لا ينبغي أن يعتبر إلا بمثابة مرحلة وسطية على طريق الحل النهائي الضامن للسيادة والسلامة الاقليمية لجميع الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، وهو الحل الذي أعاد المجتمع الدولي التأكيد على التمسك به في القرار ٩٤٧ الصادر عن مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، تم وضع إطار لهذا الحل: حيث أن مجلس الأمن كان قد أكد في الواقع باستمرار ودون أي التباس سيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الاقليمية، فيما يتعلق بوجه خاص بالمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة و "المناطق الوردية".

١١ - وذكر المتحدث أن أحكام خطة كارينغتون وخطة فانس لا تزال صالحة، وأن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الأطراف الى التعاون تعاونا تاما مع الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة في البحث عن حل سلمي يحترم حقوق جميع المجتمعات ويضع في اعتباره التركيبة السكانية. وأضاف قائلا إنه في عام ١٩٩١، كانت هناك مناطق تحميها الأمم المتحدة ومناطق أخرى قد تعرضت بالتالي الى "التطهير الإثني" ولا مجال للتساؤل الآن متى وقعت هذه الأحداث ومن الذي ارتكبها لأن هذا التطهير الإثني قد تم اقترافه بالفعل. وسيقتصر الاستقلال الذاتي الاقليمي في الحقيقة على مناطق كرواتيا التي بين فيها التعداد السكاني لما قبل الحرب وجود غالبية صربية. وقال المتحدث فيما يتعلق بالمناطق الأخرى، إن الجدول الزمني وطرائق إعادة الإدماج في كرواتيا ينبغي أن يتم وضعهما بعناية فائقة.

١٢ - وأفاد أن الحل السياسي يتوقف أيضا وعلى نطاق واسع على موقف بلغراد وكذلك السلطات التي نصبت نفسها بنفسها في المناطق الخاضعة للسيطرة الصربية. وأن المسؤول الرئيسي عن الحالة الراهنة، هو جمهورية يوغوسلافيا والتي لا بد أن تشترك بصورة بناءة في عملية صنع السلم، ولا سيما عن طريق الاعتراف بكرواتيا بحدودها المعترف بها دوليا، وكذلك بواسطة الالتزام بدعم جهود المجتمع الدولي. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن أي حل سلمي يتعلق بالبوسنة والهرسك سيظل حلا هشا إن لم تصاحبه تسوية سياسية للنزاع المتصل بالمناطق الكرواتية التي يسيطر عليها الصرب.

١٣ - وقال فيما يتعلق بمشروع القرار، إن الاتحاد الأوروبي يبقي على تحفظاته بالنسبة لاستخدام عبارات "الاحتلال" و "الأراضي المحتلة"، الواردة في الفقرة الفرعية الثالثة من الديباجة وفي الفقرة ٢ من المشروع على التوالي، ولكنه مع ذلك يؤيد اعتماده.

١٤ - السيد ناتون (هنغاريا): لاحظ أن القول بأن الأزمة المتعلقة باقليم يوغوسلافيا السابقة هي أخطر أزمة شهدتها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح قولا مبتذلا. فالمجتمع الدولي قد أثبت عجزه عن ايجاد حل لتلك الأزمة وما زالت القرارات الكثيرة التي اعتمدها مجلس الأمن تنتظر التطبيق.

(السيد ناتون، هنغاريا)

١٥ - ذلك هو السياق الذي قررت فيه الجمعية العامة إدراج الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة في جدول أعمالها. وقال إنه قد انقضت فترة تزيد على ثلاث سنوات في الواقع منذ اعتماد خطة عمل فانس في حين ظلت الحالة في المناطق الكرواتية المشمولة بحماية الأمم المتحدة دون أن يطرأ عليها أي تطور: فمنطقة كرايينا لم ينزع سلاحها، كما أن القوات شبه العسكرية لم يتم تفكيكها ولم ينزع سلاحها ولم يكن بوسع اللاجئين العودة الى ديارهم. وقال بصدد هذا الموضوع إن اللجوء الممنوح للاجئين الذين اضطرهم التطهير الإثني المضطلع به من جانب السلطات التي نصبت نفسها بنفسها في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة الى الفرار، يمثل عبئا جسيما بالنسبة لهنغاريا. وفيما يتعلق بصرب كرايينا، فإنهم ما زالوا يتحدون مواقف المجتمع الدولي.

١٦ - ولا شك بتاتا من ناحية أخرى، أن "سلطات كنين" تستفيد من الدعم الذي تقدمه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود) الذي يستهدف دمج جميع مناطق يوغوسلافيا السابقة التي يسكنها الصرب. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا تصر يوغوسلافيا السابقة على حق تقرير المصير للشعب الصربي وتسعى الى التعجيل بدمج الأراضي الكرواتية المحتلة في جهازها الإداري والعسكري اليوغوسلافي وكذلك في نظمها التعليمية، ونظم النقل والاتصال؟

١٧ - وقال إن هنغاريا مقتنعة تماما بأنه ليس في التذرع بحق تقرير المصير ما يبرر العدوان ولا غزو الأراضي أو تعديل الحدود بالقوة أو يضفي عليها الشرعية. وإن حل الأزمة يكمن بالأحرى تماما في احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات القومية، وضمنها صرب كرايينا في كرواتيا. وقال إن السلطات اليوغوسلافية التي تعلن أنه ليست لديها أية نوايا اقليمية، يتعين عليها في هذا الصدد الاعتراف الفوري بكرواتيا والبوسنة ضمن حدودهما المعترف بها دوليا.

١٨ - وقال إن هنغاريا تفهم من ناحية أخرى الشواغل الشرعية للحكومة الكرواتية التي لا تستطيع فرض سيطرتها إلا على ثلث من اقليمها رغم موقف المجتمع الدولي ودعمه اللذين لا لبس فيهما. وإنه لمن الخطورة بداهة استمرار هذه الحالة.

١٩ - وتابع قائلا إن مشروع القرار قيد النظر يتضمن رسالة لا يكتنفها أي غموض، رغم أن السنوات الثلاث الأخيرة قد أثبتت أنه لا يمكن قطعا انتظار تحقق معجزة في المنطقة. وأضاف أن الوفد الهنغاري يرى في غضون ذلك أنه يتعين على الجمعية العامة أن تبين بكل صراحة موقفها للأطراف المعنية.

٢٠ - ومضى قائلا إن المبادرة التي أبداها رؤساء حكومات أوروبا الوسطى في الإعلان الذي اعتمدوه في تيريستا في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ قد تضمن موافقتهم على الاقتراح الكرواتي بإدراج مسألة الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وأضاف أن هنغاريا

(السيد ناتون، هنغاريا)

وهي عضو في هذا الجهاز التعاوني يسعدها أنها ضمن المشتركين في تقديم مشروع هذا القرار المعروض أمام اللجنة.

٢١ - السيد باتي (تركيا): قال إن تركيا، التي هي شاهد قريب من المأساة التي تعيشها هذه المنطقة، تشارك جمهورية كرواتيا مشاركة تامة فيما يساورها من قلق وتؤيد مشروع القرار المنشور تحت الرمز A/C.4/49/L.4. وأضاف أن اتفاقات واشنطن وفيينا المبرمة بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا قد أرست القاعدة الأساسية لعملية سلم قابل للاستمرار. وتستهدف هذه الاتفاقات الحفاظ على السلامة الاقليمية لهاتين الجمهوريتين. ويتعين على الصرب أن يسحبوا قواتهم فورا من الأراضي المحتلة بإشراف مباشر وفعال من المجتمع الدولي. ومن أجل أن يكون السلم مستداما، ينبغي دون إبطاء معالجة آثار التطهير الإثني والاحتلال.

٢٢ - وقال إن تركيا تدين بقوة الوضع الراهن في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، لأن هذه الحالة تشكل انتهاكا خطيرا لسيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الاقليمية. ويتعين على المجتمع الدولي بأسره استخدام كافة وسائل الضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من أجل أن تبادر الى الاعتراف بالبلدان المجاورة وبحدودها المعترف بها دوليا. وينبغي كذلك اقامة نظام فعال لمراقبة الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والبلدان المجاورة.

٢٣ - وإن تركيا تعرب عن أملها في أن يتم بتوافق الآراء اعتماد هذا المشروع الذي شاركت في تقديمه بغية توجيه رسالة واضحة الى المعتدين.

٢٤ - السيد سيمونوفيتش (كرواتيا): شكر الجمعية العامة لموافقتها على استعراض الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة. وقال إن الوفد الكرواتي يرى أن هذه المناقشة واعتماد قرار بصدد المسألة سيتيحان المجال للشروع في إزالة العقبات أمام عملية السلم في هذه المنطقة. وقال في معرض تناوله الوضع في كرواتيا وفي فيكوفار، وهو لا يقل مأساة مما يحدث في البوسنة والهرسك وفي سراييفو، إنه يتعين التذكير بأن هذا الموضوع لا يعني فقط المبادرة الى مساعدة السكان بل وكذلك الدفاع عن المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

٢٥ - ورغم ثلاث سنوات من الأنشطة الدبلوماسية المبذولة من أجل ايجاد حل سياسي للنزاع، فإن الحالة في كرواتيا تزداد سوءا. وإن قوة الأمم المتحدة للحماية لم تتمكن من ضمان السيطرة على الأراضي المحتلة من جانب السلطات المحلية التي نصبت نفسها بنفسها، والتي تستفيد من دعم بلغراد وعناصر مسلحة يوغوسلافية تحولت الى وحدات محلية. وفي هذا الصدد، يمكن للمجتمع الدولي أن يحصل على براهين عديدة عن الوجود المستمر لجيش يوغوسلافيا في كرواتيا. فبالاضافة الى هذا الاحتلال العسكري، فإن

(السيد سيمونوفيتش، كرواتيا)

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تبحث عن وسائل وضع بعض أجزاء المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة "والمناطق الوردية" تحت إشرافها الإداري وبالتالي دمجها في اقتصادها. وتدخل في هذا أيضا القطاعات النفطية والمصرفية والجامعية كذلك.

٢٦ - والواقع أن كرواتيا تخضع برمتها لآثار هذا الاحتلال، فشبكات النقل الرئيسية والاتصال قد قُطعت. وخارج كرواتيا تأثرت حدود أوروبا، وبوجه خاص أوروبا الوسطى بالحصار المفروض على أنابيب نفط الأدرياتيك التي تعاني من هذه الحالة.

٢٧ - وأخيرا، فإن كرواتيا يساورها قلق خاص بشأن مصير ٤٠٠ ٠٠٠ من لاجئيها ومشرديها (أي قرابة ١٠ في المائة من السكان) الذي يفسر غضبهم وحرمانهم ليس فقط ظروف معيشة غير مقبولة بل وكذلك الوعود غير الموفى بها فيما يتعلق بحق من أبسط حقوقهم الأساسية وهي العودة للعيش في ديارهم. ومما هو جدير بأن يبدأ العمل به هو تحديد واضح للمشكلة حتى يتسنى ايجاد حل لها. ففيما يتعلق بكرواتيا، من الظاهر أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحتل بعض أجزاء المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة و "المناطق الوردية" عن طريق جيشها وعناصر أقليتها القومية الذين تقدم لهم دعما عسكريا وسياسيا. وإن هذه الحالة تستدعي اتخاذ تدابير ملائمة من جانب المجتمع الدولي، تبدأ بإدانة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووكلائها المفروضين من قبلها. ويلزم من بعد ذلك، تشجيع الوصول الى حل يهدف ليس فقط الى إعادة دمج الأراضي بل وكذلك جميع السكان الذين يعيشون معا في كرواتيا. وقال إن الاعتراف بالدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة داخل الحدود القائمة المعترف بها دوليا يشكل المرحلة التالية والأساسية لصنع عملية السلم في البلد. وإن كرواتيا ستقدر قيام الجمعية العامة باتخاذ موقف واضح بهذا الشأن.

٢٨ - وقال المتحدث إن المسألة لا تعني فقط مجرد الدفاع عن المصالح القومية. إذ لا توجد أية دولة عضو في الأمم المتحدة توافق حقيقة على تعديل حدودها بالقوة وأن تنتهك حقوق المدنيين العُزل. وإن أي تصويت لصالح مشروع القرار يمثل أيضا تصويتا بالثقة في مبادئ الأمم المتحدة التي تشكل، هي والقانون والقواعد الدولية، أفضل دفاع ضد العدوان وأحسن حماية للسيادة والسلامة الإقليمية ولا سيما فيما يتعلق بالدول الصغيرة.

٢٩ - السيد وايتمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مشروع القرار A/C.4/49/L.4 يُذكّر بأنه إذا كان النزاع البوسني يحتل بصورة منتظمة الصدارة في الأحداث الراهنة، فإن الوضع السائد في كرواتيا لا يزال بعيدا عن احتمالات التسوية. وقال إنه يكرر تأكيده لموقف الجمعية العامة ومجلس الأمن الذي بمقتضاه لا بد أن تكون أية تسوية لهذه الأزمة منطوية على احترام السلامة الإقليمية لجمهورية كرواتيا.

(السيد وايتمان، الولايات المتحدة الأمريكية)

٣٠ - وقال إن النزاعين الكرواتي والبوسني لهما نتائج مرتبطة مع بعضها على نحو وثيق. ويعتبر كلاهما حصيلة مطامع قومية وتخوفات جميع من يدعون بأن أمن فئتهم الاثنية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق العنف، واحتلال الأراضي والإجراءات القمعية مثل عمليات "التطهير الاثني" وأضاف أن هذين النزاعين كليهما قد أسفرت عنهما معاناة هائلة حلت بالسكان المدنيين وإذا لم يكن قد تم حتى الآن التوصل الى تسويتها فذلك لأن أحد الأطراف، وهو الطرف الصربي، يرفض الاعتراف بأن له مصلحة أيضا في اختيار طريق التفاوض والمصالحة من أجل وضع حد للقتال والخروج من المأزق الذي يواجهونه حاليا.

٣١ - وقال إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها تفكر في مضاعفة بذل جهودها من أجل الاسهام في احلال السلم في كرواتيا وإنها ستقوم بكل ما في استطاعتها القيام به من أجل حث الأطراف على اخماد ضغائنهم وحقدهم وتخوفاتهم الماضية. ولذلك فإن على الأطراف نفسها تقع مسؤولية القيام بمفاوضات، والتماس التفاهم واعتماد قرارات بناءة.

٣٢ - السيد خاندوغي (أوكرانيا): قال إن بلده متأثر بشدة بالمعارك بين الأخوة الدائرة بين الدول ذات السيادة التي كانت تابعة ليوغوسلافيا السابقة وذلك خاصة لأن هذه المواجهات لا تجري بعيدا عن حدود أوكرانيا، التي ربطتها في كل الأوقات الى كرواتيا وصربيا وبلدان المنطقة الأخرى صلات اقتصادية وتجارية وثقافية وثيقة لأوكرانيا، وإن كثيرا من أبناء أوكرانيا الذين يعيشون في إقليم يوغوسلافيا السابقة كانوا هم بدورهم أيضا ضحايا سياسة التطهير الاثني المخجلة. ومن جهة أخرى، توجد الآن إحدى كتائب أوكرانيا التي تشكل جزءا من قوات الأمم المتحدة للحماية حاليا في قطاع شمال كرواتيا حيث لقي الكثير من الجنود الأوكرانيين حتفهم.

٣٣ - وقال إن الوفد الأوكراني يدين سياسات التطهير الاثني البغيضة وغير الشرعية أيا كان القائمون بها. وإن وفده يطلب أن يوضع حد فوري لهذه الممارسات الكريهة.

٣٤ - كما أن وفده حريص أيضا على تكرار ذكر دعمه لسيادة كرواتيا وسلامتها الإقليمية ويوجه نداء جديدا لصالح الاعتراف بهذا البلد في داخل حدوده الحالية المعترف بها دوليا. ويرى وفد أوكرانيا علاوة على ذلك أن الأراضي التي يسيطر عليها الصرب في كرواتيا يجب أن يُعاد دمجها بطرق سلمية الى بقية أراضي البلد بالاشراف الدقيق للمجتمع الدولي.

٣٥ - ومن ناحية أخرى، يرى الوفد الأوكراني أنه من غير المقبول أن يتم الاضطلاع بأنشطة غير دستورية من جانب ما يسمى بحكومة كنين ويرى وفده أن إقامة "كرايينا صربيسكاي" في إقليم كرواتيا يتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن التي تعتبر المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ من جمهورية كرواتيا التي يتعين احترام استقلالها وسلامتها الإقليمية.

(السيد خاندوغي، أوكرانيا)

٣٦ - وإن وفده يلاحظ من جهة أخرى أن البطء في عملية تنفيذ التدابير الهادفة الى تعزيز بناء الثقة بين حكومة كرواتيا وصرب كرواتيا كانت له آثار ضارة على السكان المدنيين حيث سببت موجات إضافية من اللاجئين والمشردين.

٣٧ - وفوق ذلك، يحرص الوفد الأوكراني على تكرار تأكيد دعمه للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل الوصول الى تسوية سلمية للمنازعات الدائرة في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وأعرب المتحدث عن ترحيبه بوجه خاص بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ الاتفاق المبرم بين قوة الأمم المتحدة للحماية والحكومة الكرواتية فيما يتعلق بالإجراءات التي تسري على تحركات قوة الأمم المتحدة للحماية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وقال إن الوفد الأوكراني يطلب الى السلطات الكرواتية أن تستمر في تطبيق أحكام هذا الاتفاق تطبيقا كاملا. كما أن وفده يدعو أيضا جميع أطراف النزاع الى وضع حد لإراقة الدماء والاستمرار في البحث عن تسوية كلية للأزمة عن طريق التفاوض، مشيرا من جديد الى أن أي حل عسكري ستكون له عواقب لا تحصى ولا يمكن أن يؤدي الى سلم دائم.

٣٨ - وقال المتحدث من جهة أخرى، إن مشروع القرار A/C.4/49/L.4 رغم احتوائه على بعض حالات عدم التوازن وعدم الدقة من الناحية القانونية ولا سيما فيما يتعلق باستخدام عبارات "احتلال" و "الأراضي المحتلة" فإن من شأنه تسهيل التسوية السلمية لأزمة كرواتيا. ولهذا فإن الوفد الأوكراني يؤيد منطوق هذا النص، وخاصة الفقرة ٧ التي تحث فيها الجمعية العامة على وجه الاستعجال على إعادة سلطة جمهورية كرواتيا في إقليمها بالكامل وتحث كذلك على احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في إقليم كرواتيا احتراما بالغا بما في ذلك الحق في الاستقلال الذاتي وفقا لدستور جمهورية كرواتيا والمعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن. ومضى قائلا إن وفده يرحب كذلك بما ورد في الفقرة نفسها من طلب لبذل الجهود للوصول الى حل سياسي في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة كما أن وفده يؤيد الفقرة ٩ دون تحفظ.

٣٩ - وقال المتحدث في ختام كلمته إن أوكرانيا تتطلع الى إمكانية التوصل بسرعة الى تسوية للنزاع تضع في اعتبارها كما ينبغي مصالح جميع الأطراف المعنية وذلك عن طريق الجهود المتزايدة التي يبذلها المجتمع الدولي وبفضل بعض الاتفاقات التفاهمية.

٤٠ - السيد دوداش (تونس): قال إن احتلال الصرب ليوغوسلافيا السابقة، ولبعض أجزاء أراضي جمهورية كرواتيا يشكل انتهاكا صارخا لأحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وهو حظر اكتساب الأراضي باستعمال القوة.

(السيد دوداش، تونس)

٤١ - وأضاف أن هذا الانتهاك يعتبر على جانب كبير من الخطورة بسبب ما يصاحبه من عمليات التطهير الاثني وتشريد السكان الواسعة النطاق والتي تتعارض معارضة صارخة بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني.

٤٢ - وقال رغم أن هناك خطة كانت قد وضعت بهدف إحلال السلم في كرواتيا وأن مجلس الأمن قد اعتمد مجموعة قرارات تطلب الى جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما بغية تنفيذ هذه الخطة، فإن الطرف الصربي ما زال يتحدى المجتمع الدولي ويسعى الى فرض قوة عسكرية في كرواتيا المحتلة وسلطة سياسية لصالح حكومة بلغراد التي هي بدورها تستمر في تسليح ودعم القوات شبه العسكرية لصرب كرواتيا بهدف تكوين صربيا الكبرى.

٤٣ - وقال إن اشتراك القوات الصربية المتمركزة في كرواتيا في أنشطة عسكرية ضد جمهورية البوسنة، وكذلك التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال الصربي بغرض إقامة اتحاد نقدي وقانوني وإداري بين الأراضي الكرواتية المحتلة، وأراضي جمهورية البوسنة والهرسك التي يحتلها الصرب وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تشهد على هذه النوايا التوسعية.

٤٤ - ولذلك فإن الوفد التونسي يشدد على إعادة تأكيد تمسكه بمبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول وإدانته للاحتلال الصربي لبعض أجزاء إقليم كرواتيا، مع الاعراب عن استعداده لدعم الجهود المبذولة والهادفة الى احلال السلم والاستقرار في منطقة البلقان.

٤٥ - وأضاف أن وفده يعتبر أن تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنفيذ خطة عمل صون السلم في كرواتيا، وتسريح جميع الوحدات وجميع العناصر التي تشكل جزءا من القوات العسكرية التي تعمل في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وكذلك عودة اللاجئين والمشردين واعتراف سلطات صربيا والجبل الأسود بالحدود الدولية المعترف بها لجمهورية كرواتيا تشكل شرطا مسبقا لتطبيع الحالة في أراضي كرواتيا المحتلة.

٤٦ - وقال من ناحية أخرى إن الوفد التونسي بعد أن لاحظ أن السلطات الكرواتية أبدت حتى الآن إرادة حقيقية للتعاون مع الأمم المتحدة، وذلك بتفضيلها طريق الحوار والتفاوض واعتمادها قوانين دستورية تعترف بحقوق الأقليات ومن ثمة تمنح ضمانات الى كل المجتمعات التي تعيش في كرواتيا، يرى أنه يتعين على الطرف الصربي أن يمتثل للشرعية الدولية وأن يبدي روحا من التعاون. وفي هذا الصدد، يدعو الوفد التونسي المجتمع الدولي الى ممارسة ضغوطه على الصرب ومضاعفة بذل جهوده من أجل الوصول الى حل سلمي.

(السيد دوداش، تونس)

٤٧ - وقال إن الوفد التونسي يرحب من جهة أخرى بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في كرواتيا بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، ويطلب أن يكون هذا الاتفاق متبوعا بتدابير عملية تتيح المجال لإحراز تقدم على طريق إعادة الدمج السياسي للأراضي المحتلة بالنظام القانوني لكرواتيا كما أن وفده يعلن موافقته على مشروع القرار قيد النظر.

٤٨ - السيد شريف عمر (ماليزيا): أشار الى أن الحالة في الأراضي المحتلة من كرواتيا تعتبر مسألة تستحق أن تنال اهتمام المجتمع الدولي بأسره، ورحب المتحدث بإدراج البند قيد النظر في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وذكر المتحدث في معرض ثنائه على الجهود البناءة التي تضطلع بها حكومة كرواتيا بهدف تطبيق القرارات والمقررات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة، إن الوفد يساوره قلق بالغ بسبب عدم قيام الصرب بأية بادرة امتثال لهذه القرارات والمقررات، مما يشكل عقبة رئيسية أمام التماس تسوية عادلة ودائمة للنزاع.

٤٩ - وقال إن الوفد الماليزي يلاحظ من ناحية أخرى وبدرجة كبيرة من خيبة الأمل أن مجلس الأمن لم يقم حقيقة وجديا بالعمل على تطبيق القرارات التي اعتمدها بهدف الوصول الى حل عادل للنزاع، وذلك رغم المناشدات العديدة التي وجهت في هذا الشأن الى المجلس من جانب ماليزيا. وقال إن الإجراء الذي اضطلع به المجلس في أجزاء أخرى من العالم يترك الانطباع حقا بأن هذا الجهاز إذا لم يكن قد نجح في وضع نهاية لأزمة كرواتيا، فإن سبب ذلك لا يعود الى النقص في الوسائل أو الموارد اللازمة، بل بالأحرى الى الافتقار للاهتمام بهذه المسألة والافتقار لإرادة سياسية.

٥٠ - وقال المتحدث إن تلكؤات مجلس الأمن وعدم قدرته على السعي لتطبيق قراراته تعود أسبابها الى الخلافات العميقة والمنافسات النفعية للدول الكبرى. إذ أن هذه الدول، رغم أنها تدعي لنفسها أنها مدافعة عن حقوق الإنسان وعن الديمقراطية، فإنها تبدو غير مكترثة للانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان والمعاناة التي يواجهها الشعب الكرواتي وتميل بكل وضوح الى نسيان أن مجلس الأمن الذي لا يتوصل الى فرض إعمال القرارات الصادرة عنه، يقوض أسس شرعيته نفسها.

٥١ - ولذلك لا يدهشنا أن نرى الصرب يتمادون علنا في تحدي قرارات مجلس الأمن لأنهم يرون أن جرائمهم ظلت دون عقاب. والأكثر من ذلك أن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر الأخير، والذي ينص على رفع جزئي للجزاءات، لم يسفر إلا عن تعزيز لموقف المعتدين وأنصارهم، الذين وجدوا في اعتماد هذا النص علامة تؤكد أن مجلس الأمن ما زال مستمرا في تقديم تنازلات مقابل الضغوط التي يمارسها الصرب عن طريق سياسات التطهير الإثني واكتساب الأراضي بالقوة.

(السيد شريف عمر، ماليزيا)

٥٢ - وقال إن ماليزيا، وهي بلد محب للسلم، لا يمكن لها في أية حالة من الأحوال أن توافق على عمل عدواني موجه ضد دولة ذات سيادة. فقد شجب وفدها بصورة منتظمة سياسات التطهير الاثني وإبادة الأجناس البغيضة. وترى ماليزيا أن العدوان الصربي على الأراضي المحتلة لجمهورية كرواتيا يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ الشرعية السيادية للدول ولمبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الثالثة المكرسة في الميثاق وفي القانون الإنساني الدولي، فضلا عن أنه يهدد السلامة الإقليمية لجمهورية كرواتيا وأمنها.

٥٣ - ولذلك فإن ماليزيا تطلب الى الصرب بإلحاح الانسحاب فورا من أراضي كرواتيا المحتلة وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣). وأعرب المتحدث عن أمل ماليزيا الشديد أن يتسنى إحلال السلم من جديد في جمهورية كرواتيا وفي المنطقة بأسرها بما في ذلك البوسنة والهرسك.

٥٤ - وقال في نهاية كلمته إن بلده يدعو اللجنة الى اعتماد مشروع القرار قيد النظر بوصفه أحد المشاركين في تقديمه.

٥٥ - السيد لينارسيك (سلوفينيا): قال إن المناقشات المكرسة للبند قيد النظر تُذكّره بالحالة التي سادت منذ ثلاث سنوات عندما كان المجتمع الدولي يتوقع حدوث مذبحة قريبا ويأمل في الوقت نفسه أن يتسنى له منع حلول مثل هذه الكارثة. وفي تلك الفترة، كانت منطقة يوغوسلافيا السابقة على وشك التفكك وانتهت بعد قليل الى زوال.

٥٦ - وقال إن هذه الحالة بحد ذاتها لم تكن تشكل مأساة حيث أنه في أوروبا كانت هناك اتحادات اشتراكية أخرى في طريقها الى الانحلال وقد توقفت فعلا عن الوجود. ولكن ذلك الانحلال قد حصل دون اللجوء الى استعمال القوة، خلافا لما حصل بالنسبة لجمهورية كرواتيا، وهو البلد الذي ما زال منذ عام ١٩٩١ ضحية عدوان مسلح شنه عليه جيش يوغوسلافيا السابقة. وأضاف قائلا إن هذا العدوان هو واقعة حقيقية تؤكدها خطة فانس، التي طلبت ضمن مستلزمات جوهرية أخرى الانسحاب الكامل لقوات جيش يوغوسلافيا السابقة. وأعقب ذلك القيام بعملية صون السلم التي أنيط بها بوجه خاص موضوع إقامة المناخ الملائم لعودة اللاجئين والمشردين على الوجه الذي تقرر في حينه. بيد أنه لسوء الحظ لم تثمر هذه الجهود عن أية نتائج. فإن عددا لا بأس به من جنود جيش يوغوسلافيا السابقة ظل في مواقعه وتم بالتالي ادماجه في الوحدات شبه العسكرية المحلية الصربية. واستطرد المتحدث قائلا إن هذه الانتهاكات قد استمرت في محاولة متزايدة لأخذ شكل عملية تطهير اثني في وقت كانت تتكشف فيه التهديدات التي اشتدت وطأتها على السلامة الإقليمية لكرواتيا. وفي هذا الصدد، يود الوفد السلوفيني الإشارة إلى أن حدود الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة معروفة تماما، كما أنها معترف بها دوليا وهي حدود تاريخية كانت قد صودق عليها دستوريا في وقت وجود الاتحاد اليوغوسلافي السابق، ولذلك فإن المزاعم التي تدعو إلى الاعتقاد بأنها مجرد "حدود إدارية"، ليس لها أي أساس من الصحة بتاتا.

(السيد لينارسيك، سلوفينيا)

٥٧ - وفي هذا السياق، يتعين على الجمعية العامة أن تولي لمشكلة الأراضي المحتلة من كرواتيا جل عنايتها التي تستحقها وأن توصي باتخاذ تدابير من الممكن أن تكون متممة للجهود التي اضطلع بها مجلس الأمن، وفريق الاتصال بشأن البوسنة والهرسك والرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وينبغي بوجه خاص الإصرار على ضرورة التمسك بالسلامة الإقليمية لكرواتيا، وإقامة الظروف الملائمة لعودة المشردين، وإعادة تثبيت سيادة جمهورية كرواتيا على الأراضي الواقعة تحت السيطرة الصربية. ولابد أن تصاحب هذه المبادرة الأخيرة تدابير تتيح المجال لضمان احترام حقوق الانسان وحقوق الأقليات، طبقا للقواعد الدولية المطبقة في هذا المضمار.

٥٨ - السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية): قال إن مشروع القرار قيد النظر يجلب الانتباه إلى احدى المشاكل الأشد خطورة من التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة، وهي الحالة الراهنة للأراضي الكرواتية التي تسكنها غالبية صربية والموضوعة بحكم الواقع تحت سيطرة فئات نصبت نفسها بنفسها وهي تنتمي لنفس الغالبية التي يوجد معظمها في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة أو في المناطق التي اصبح من الممكن الحفاظ على السلم فيها بفضل وجود قوة الأمم المتحدة للحماية. وقال إن هذه الحالة موجودة لسوء الحظ في مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة، وكذلك في أجزاء أخرى من العالم. وإن السلطات الإقليمية التي نصبت نفسها بنفسها وانتزعت الحكم تلجأ إلى تطهير إثني في الأراضي الخاضعة لسيطرتها وتحصل من السكان الذين بقوا على تفويض محدد تحديدا واضحا. وفي غضون ذلك، نشهد أن المجتمع الدولي الذي اطلع كما ينبغي على المواجهات الدائرة حاليا والمصير المأساوي للمشردين والسكان ضحايا سياسات التطهير الإثني، شرع في عملية لصون السلم التي وإن كانت تتيح المجال لتقليص كثافة المعارك، إلا أنها رغم ذلك غير قادرة على إقرار الوضع القائم. وإن الوفد التشيكي نظرا لإدراكه التام لخطورة المشكلة وفهمه الواضح للصعوبات وحالة نفاذ صبر الحكومة وسكان جمهورية كرواتيا قرر الاشتراك في تقديم مشروع القرار قيد النظر رغم أن الوفد يرى أن منطوق هذا النص كان بالإمكان أن تتناوله بعض التحسينات.

٥٩ - ومن ناحية أخرى، يطلب الوفد التشيكي بإلحاح إلى الأطراف مواصلة احترام وقف اطلاق النار المبرم في آذار/مارس ١٩٩٤، والذي يرى الوفد انه يحظى بأهمية حاسمة. وفضلا عن ذلك، يأسف الوفد التشيكي لأن المفاوضات التي بدأت بين حكومتي زغرب وبلغراد وبين حكومة زغرب والسلطات الانفصالية في كانين لم تسفر حتى الآن عن نتائج ولهذا يحث الأطراف المعنية على استئناف المناقشات بصورة تساعد على فتح قريب لشبكات الاتصال والنقل، ولاسيما الأنبوب النفطي في الإدرياتيك.

٦٠ - وبناء على ذلك، يرى الوفد التشيكي أنه على مستوى العلاقات بين زغرب وبلغراد من الممكن ايجاد الحل الرئيسي للمشكلة وإن الاعتراف المتبادل لدول المنطقة، داخل حدودها المعترف بها دوليا، هو تدبير من الممكن أن يسهم على قدر كبير وهام في تحسين الحالة. وعلى هذا فإن الوفد التشيكي يوصي

(السيد كوفاندا، الجمهورية التشيكية)

بشدة باعتماد مثل هذا التدبير الذي بوسعه علاوة على ذلك تيسير عقد مناقشات متوازية أو متتالية بين السلطات الكرواتية وممثلي الصرب في كرواتيا. وفي هذا الصدد، ورغم أن وفده يرحب بأن هناك تعديلات تتجه إلى منح الاستقلال الذاتي لصرب كرواتيا قد أدرجت في دستور كرواتيا، ولكنه يأسف مع ذلك لأن السلطات الكرواتية لم ترد حتى الآن وبشكل واضح على الاقتراحات التي طرحها المتفاوضون من أجل السلم فيما يتعلق بتوسيع الاستقلال الذاتي المذكور.

٦١ - ومن جهة أخرى، يوافق الوفد التشيكي على أن كرواتيا يصعب عليها أن تقرر إعادة ادماج المناطق التي تشملها حماية الأمم المتحدة من جانبها فقط ولابد على أقل احتمال أن تضع الأطراف اتفاقا عن هذه المسألة، أما الوسيلة الوحيدة لإعادة إدماج هذه المناطق والتي تتمثل في استعمال القوة فإنها تمثل حلا، من الواضح أنه، لا يمكن أن يحظى بموافقة قوة الأمم المتحدة للحماية.

٦٢ - وفضلا عن ذلك، يلاحظ الوفد التشيكي مع الارتياح أن مشروع القرار قيد النظر يشيد بالإجراء الذي اضطلعت به قوة الأمم المتحدة للحماية ويؤكد أهمية دور هذه القوة في عملية السلم عموما. وقال إن الجمهورية التشيكية فخورة حقا بمشاركة ٩٠٠ من رجالها في قوة الأمم المتحدة للحماية وهم يوجدون حاليا في كرواتيا وقد نالوا احترام جميع الأطراف. واستطرد قائلا إن وفده يرى أن قوة الأمم المتحدة للحماية تقوم بدور رئيسي وبذلك فإن وفده يؤيد دون تحفظ قرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤) الذي طلب مد فترة ولاية هذه القوة لمدة ستة شهور. وأعرب المتحدث عن أمله أن تستطيع السلطات الكرواتية الوصول بالمفاوضات المتعلقة بالاتفاقات الخاصة بمركز هذه القوة الى غايتها سريعا وذلك طبقا للقرار الآنف ذكره.

٦٣ - وقال المتحدث في نهاية كلمته إن الجمهورية التشيكية على استعداد للإسهام، إذا طلب اليها ذلك، في إنعاش اقتصاد السلم في كرواتيا.

٦٤ - السيد تاخت - رافانشي (جمهورية ايران الاسلامية): قال إن الأحداث المأساوية التي دارت في كرواتيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة قد أبدت بوضوح أنه رغم القرارات والإعلانات المتعددة الصادرة عن مجلس الأمن، فإنه لم يكن هناك مجال لإعادة إحلال السلم في كل إقليم جمهورية كرواتيا. وينطبق ذلك أيضا على جمهورية البوسنة والهرسك، حيث يواصل الصرب سياسات التطهير الإثني والإبادة ويستمرون في انتهاك القانون الانساني الدولي وأبسط حقوق الانسان. وإذا استمرت هذه الحالة، فسبب ذلك عدم وجود إرادة سياسية للتصدي للأسباب العميقة للمشكلة، أي للعدوان الصربي.

٦٥ - ومضى قائلا إنه رغم كون النزاع الجاري في أراضي جمهورية كرواتيا يعود تاريخه في الواقع الى حزيران/يونيه ١٩٩١، وإن وقف اطلاق النار يضع نهاية للعمليات العسكرية الرئيسية كان قد أبرم في كانون

(السيد تاخت - رافانشي،
جمهورية إيران الاسلامية)

الثاني/يناير ١٩٩٢، وان مجلس الأمن كان قد جدد التأكيد في قراراته ٨١٥ (١٩٩٣) و ٨٢٠ (١٩٩٣) و ٨٤٧ (١٩٩٣) على مبدأ سيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، فإن قوات الاحتلال الصربي قد تابعت سياسة التطهير الإثني وعدلت من التركيبة الكامنة للمناطق الكرواتية التي تحتلها وذلك عن طريق استعمال الإكراه لغرض إدماج الأراضي الكرواتية في النظم الإدارية والعسكرية والتعليمية وكذلك في شبكات النقل والاتصالات لصربيا والجبل الأسود.

٦٦ - وذكر المتحدث بأن المشتركين في الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بالبوسنة والهرسك كان قد طلب في بيان صدر بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الى صربيا والجبل الأسود بأن تعترف بجمهورية البوسنة والهرسك داخل حدودهما المعترف بها دوليا وبجمهورية كرواتيا والدول الأخرى التي كانت تنتمي في الماضي الى يوغوسلافيا السابقة، وأضاف المتحدث أن بلده بوصفه عضوا في فريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الاسلامي يرى في هذا الاعتراف أحد الوسائل الرئيسية للوصول الى تسوية سلمية للأزمة.

٦٧ - ولذلك فإن الوفد الايراني قرر الاشتراك في تقديم مشروع القرار قيد النظر، وهو يأمل أن اعتماد هذا النص سيتيح المجال لاحتواء العدوان الجاري في المنطقة وضمان احترام سيادة جميع دول يوغوسلافيا السابقة وسلامتها الاقليمية.

٦٨ - السيد كيتينغ (نيوزيلندا): أعرب عن ترحيبه بمبادرة الجمعية العامة الى النظر في آثار الحالة القائمة الآن في إقليم جمهورية كرواتيا. وقال إنه بعد انقضاء ثلاث سنوات على إنشاء مناطق مشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا في إطار خطة فانس، يبدو الآن بوضوح أنه مجرد تسوية المشاكل جميعها سيسمح بإعادة إدماج هذه المناطق في الولاية الكرواتية.

٦٩ - وترى نيوزيلندا أنه من الأساسي تحقيقا لهذه الغاية الوصول الى اعتراف متبادل بالحدود الدولية واحترام السلامة الإقليمية وسيادة جميع دول المنطقة.

٧٠ - ومن المفيد أن يُطلب في مشروع القرار المنشور تحت الرمز A/C.4/49/L.4 احترام اتفاقات وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات المباشرة بالتعاون الوثيق مع المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة من أجل أن يولي المجتمع الدولي والأطراف المعنية اهتمامهم الى إيجاد حل يستند لعناصر جوهرية أخرى تتعلق بعملية السلم المعلن عنها في مشروع القرار المذكور.

(السيد كيتينغ، نيوزيلندا)

٧١ - ويؤكد مشروع القرار من جديد أساسا حق كرواتيا، أسوة بكل دولة عضو في الأمم المتحدة، بأن تعيش بسلام داخل حدودها المعترف بها دوليا. ومن المُسلَّم به أن يعكس مشروع القرار حالة مشاعر خيبة الأمل لحكومة كرواتيا إزاء هذا البطء في التقدم المحرز بقصد حل المشكلة في أجزاء كرواتيا التي يسيطر عليها الصرب.

٧٢ - وقال إن الوفد النيوزيلندي يؤيد مشروع القرار قيد النظر، وهو مشروع متمم للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن، كما أن وفده يكرر التأكيد على المبدأ الذي مفاده عدم قبول اكتساب الأراضي باستعمال القوة.

٧٣ - السيد بهادرير خان (باكستان): قال إن العدوان الصربي قد انتهك دون عقاب مبادئ سلامة الحدود المعترف بها دوليا واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وكذلك المبدأ الذي يرفض اكتساب الأراضي باستعمال القوة. وأضاف أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الكاملة لهذه الحالة لأنه لم يكن قادرا على وضع نهاية للعدوان الصربي وإعادة إدماج الأراضي المحتلة في جمهورية كرواتيا وفي البوسنة والهرسك.

٧٤ - وترى باكستان أنه يجدر إحلال السلم في المنطقة دون إبطاء، وذلك عن طريق اتخاذ مختلف التدابير المعلن عنها في مشروع القرار المنشور تحت الرمز A/C.4/49/L.4.

٧٥ - وأعلن المتحدث عن ترحيب باكستان باتفاق واشنطن وقال إنه يعتبر أن إنشاء اتحاد للكرواتيين وللبوسنة والهرسك مرحلة إيجابية صوب إحلال السلم والاستقرار في المنطقة. وإن خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال الأوروبي من أجل تخصيص بعض الأراضي للبوسنة ولكرواتيا فيها أيضا ما يثير الأمل. وقال إنه لمن المؤسف أن يرفض صرب البوسنة خطة السلم رغم أنها خطة غير عادلة بالنسبة لمسلمي البوسنة. وإن السلم ينبغي أن يكون عادلا ليكون سلما دائما. وأضاف أن العدوان حالة غير مقبولة ولا يجدر مكافأة المعتدي ولا معاقبة الضحية.

٧٦ - واستطرد قائلا إن باكستان قد صوتت ضد الرفع الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لأنه لم تتم معالجة آثار العدوان ولأن الأقاليم المحتلة بالقوة لم تجر إعادتها. وأضاف أن رفع الحظر على توريد الأسلحة من الممكن أن يخدم الصرب ويجعلهم في موقف متشدد بصورة أكثر. ولذا ينبغي قبل كل شيء اتخاذ تدابير تهدف الى معالجة حالة المعاناة في سراييفو وفي المناطق الأخرى. وعلى مجلس الأمن، على أقل تقدير، أن يتصرف بصورة شديدة إزاء الانتهاكات الجسيمة لقراراته. وإن المنطقة المخصصة لاتحاد الكرواتيين في البوسنة كان ينبغي أن تعلن بأسرها (منطقة مشمولة بالحماية). وأضاف أن باكستان يؤيد تماما الاقتراح الرامي الى رفع فوري للحظر على توريد السلاح المفروض على البوسنة والهرسك من أجل تمكين سكانها من الدفاع عن أنفسهم.

(السيد بهادرير خان، باكستان)

٧٧ - وقال إن وزير خارجية باكستان، بوصفه رئيس فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على صعيد وزراء الخارجية للمؤتمر، قد أبلغ رئيس مجلس الأمن أن البلدان الإسلامية مستاءة من اعتماد مجلس الأمن للقرار ٩٤٣ (١٩٩٤) الذي خفف بصورة جزئية من الجزاءات المقررة، وإن البلدان الإسلامية كررت تأكيدها على أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تقدم المساعدة الى قوة الأمم المتحدة للحماية على استعداد لتجهيز القوة بأعداد إضافية من أجل تعزيزها.

٧٨ - وإن باكستان ترحب بالتمديد الأخير لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، التي ما زال وجودها الميداني يعتبر مهما بالنظر لعدم وجود تسوية سياسية مقبولة من جانب كل الأطراف. ولكنه يتعين أن تتخذ القوة كثير من التدابير الحيوية لحماية المناطق الأمنية حماية فعالة وأن يتم انشاء مناطق استبعاد تحيط بالمناطق الأمنية.

٧٩ - وقال إن الوفد الباكستاني قد شارك في تقديم مشروع القرار قيد النظر آملا أن يساعد اعتماده المجتمع الدولي في التصرف على وجه فعال إزاء الأعمال البغيضة التي ارتكبها الصرب في الأراضي المحتلة وفي إعادة سلطة كرواتيا في اقليمها بالكامل ودون إبطاء.

٨٠ - السيد فوكوشيما (اليابان): قال إن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في زغرب في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ بين الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة قد أتاح فرصة لتخفيض كبير من عمليات القتال في كرواتيا، وذلك يعود بوجه خاص إلى إسهام قوة الأمم المتحدة للحماية التي تعبر لها اليابان عن امتنانها العميق.

٨١ - وقال إنه من المؤمل أن يؤدي إبرام الاتفاق السالف الذكر إلى إعداد المجال للوصول لتطبيع في العلاقات ولا سيما الاقتصادية بين السلطات الكرواتية والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، كما أن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة لم يتمكن رغم الجهود المبذولة من استئناف المفاوضات لهذه الغاية. وترى اليابان أن استئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية يعتبر عملا أساسيا بصورة قاطعة من أجل إعادة إحلال الوضع الطبيعي في كرواتيا.

٨٢ - وقال إن هناك قلقا بالغا يساور الحكومة اليابانية بسبب عدم وجود أي تقدم وبسبب المخاطر التي قد تضطر المجتمع الدولي إلى الخضوع لمنطق الأمر الواقع.

٨٣ - وأفاد المتحدث فيما يتعلق بمشروع القرار المنشور تحت الرمز A/C.4/49/L.4 أن الوفد الياباني يضع تحفظات بشأن بعض الفقرات، ولا سيما الفقرة ٢، ولكن الوفد يؤيد مع ذلك هذا النص في مجموعه. وقال إن وفده يسلّم بأنه يتعين متابعة بذل الجهود الهادفة إلى إحلال السلم في كل إقليم جمهورية كرواتيا مع

(السيد فوكوشيما، اليابان)

الحفاظ على سلامتها الإقليمية في حدودها الدولية المعترف بها. كما أن وفده يؤيد أهمية الاعتراف المتبادل بالحدود الدولية من جانب جميع دول منطقة يوغوسلافيا السابقة وحق جميع اللاجئين والمشردين من سكان منطقة يوغوسلافيا السابقة بالعودة إلى ديارهم بكل أمن وكرامة.

٨٤ - وقال إن مجلس الأمن قد اعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قرارا بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لفترة أمدها ستة أشهر. وأضاف أن على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده دون إبطاء لغرض إحلال السلم في المنطقة بأسرها عن طريق المفاوضات. ولذلك فإن اليابان تؤيد جميع المبادرات الدولية، ولا سيما مبادرات قوة الأمم المتحدة للحماية، والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وفريق الاتصال.

٨٥ - الرئيس: دعا الوفود التي تود تعليل تصويتها قبل عملية التصويت على مشروع القرار A/C.4/49/L.4 بأن تبادر الى ذلك.

٨٦ - السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي): قال إن التسوية العادلة والدائمة لمجمل هذه المشاكل المعقدة مرتبطة بالحالة في المناطق الكرواتية المشمولة بحماية الأمم المتحدة وذلك عنصر هام لتسوية الأزمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة، والتي بدونها لن يكون هناك سلم ولا استقرار في البلقان. وقال إن روسيا نظرا لأنها ساندت بفاعلية الجهود المبذولة في هذا الاتجاه من جانب المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، فإنها تأسف لأن خطة فانس التابعة للأمم المتحدة لم تنفذ حتى الآن وذكر المتحدث بأن قرارات مجلس الأمن تتضمن مجموعة من التدابير العملية الرامية إلى تسوية الحالة في المناطق المعنية.

٨٧ - وقال إن الوفد الروسي بعد أن اطّلع على مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة لم يكن بوسعه إلا ملاحظة مدى ابتعاد هذا المشروع عن أحكام قرارات مجلس الأمن. ونظرا لطابع الانحياز الشديد الذي يتسم به هذا المشروع، فإنه لا يفسر جميع عناصر الحالة. فقد أهمل موضوع التذكير بأن الوضع المقبل للأقاليم المعنية يجب أن يتقرر عن طريق المفاوضات. ولذلك فإن الوفد الروسي اقترح إدخال تعديلات بغية إدخال بعض التوازن على هذا النص وربط منطوقه بقرارات مجلس الأمن. وأضاف بيد أنه لسوء الحظ لم تؤخذ آراؤه في الحسبان.

٨٨ - ولذلك فإن الوفد الروسي لا يستطيع، في ظل هذه الظروف، تأييد المشروع وإنه سيمتنع عن الاشتراك في التصويت. ولكنه يأمل مع ذلك أن يكون اعتماد الجمعية العامة لقرار من جهة واحدة سوف لا يعرقل عملية التفاوض في وقت نلاحظ فيه وجود تعجيل في مسار هذه العملية. ويرى الاتحاد الروسي في الحقيقة أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام خطة فانس تشكل القاعدة المطلوبة للاستمرار في التماس تسوية لهذه المشكلة المعقدة المتعلقة بالمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة.

٨٩ - السيد كولا (البانيا): أعلن أن البانيا التي أدانت دائما العدوان الصربي يغمرها قلق بالغ بسبب عملية التطهير الإثني التي يقوم بها الجيش الاتحادي اليوغوسلافي في إطار حرب عدوانية يشنها ضد كرواتيا. كما أن وفده يؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة. ولذلك فإن البانيا ستصوت لصالح مشروع القرار A/C.4/49/L.4 الذي يعتبر بمثابة رسالة واضحة موجهة إلى الصرب.

٩٠ - الرئيس: يدعو اللجنة إلى التصويت على مشروع القرار A/C.4/49/L.4.

٩١ - وبناء على طلب أحد الممثلين، أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أسبانيا، استراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، البانيا، المانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، ساموا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، عمان، غابون، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، واليونان.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، إكوادور، أنغولا، باراغواي، بربادوس، بنن، بوليفيا، توغو، جنوب افريقيا، زامبيا، زمبابوي، الصين، غواتيمالا، فنزويلا، كولومبيا، ليسوتو، المكسيك، ناميبيا، والهند.

٩٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/49/L.4 بأغلبية ١١١ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت.

٩٣ - السيد ديميتريو (رومانيا): قال معللا تصويته أن رومانيا تؤيد كل المبادرات السلمية الهادفة إلى إحلال السلم في البلقان. كما أنها تؤيد بوجه خاص النداء الموجه في الفقرة ١٠ من مشروع القرار الذي يدعو إلى استئناف المفاوضات المباشرة بالتعاون الوثيق مع المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. كما أن رومانيا ترحب بالدعوة الموجهة لصالح الاعتراف المباشر المتبادل لكل من جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) داخل حدودهما الحالية المعترف بها دوليا.

٩٤ - السيد باترييوتا (البرازيل): قال إن التسامح السياسي والديني يمثلان حجر الزاوية للعلاقات في المجتمع البرازيلي. وإن البرازيل، رغبة منها في تخفيف حدة التوتر في منطقة البلقان، تؤيد مشروع القرار الذي يكرر التأكيد على حق جميع اللاجئين والمشردين من يوغوسلافيا السابقة في إعادة اندماجهم بصورة طوعية وعودتهم إلى ديارهم.

٩٥ - ووضع ممثل البرازيل في غضون ذلك تحفظا على منطوق الفقرة ٢ الذي قال إنه لا يطابق أحكام القرارات المعتمدة من مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

٩٦ - السيد شانغ (الصين): قال إن الصين ترى وجوب مبادرة جميع أطراف النزاع إلى التماس تسوية عن طريق التفاوض، عادلة ودائمة. وينبغي احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة وحماية كل الطوائف الإثنية. وفيما يتعلق بالمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، قال إننا نأمل أن يتوصل أطراف النزاع إلى إيجاد حل ملائم في إطار المؤتمر المعني بيوغوسلافيا السابقة. وذكر المتحدث أن الصين تؤيد صلب مشروع القرار الذي اعتمد الآن، لأنها تنضم إلى جهود السلم الهادفة إلى تحقيق تسوية دائمة في المنطقة. وأضاف أن تأييد وفده للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن في هذا الصدد تبرره نفس الأسباب أيضا وترى الصين أنه يتحتم علاوة على ذلك حماية أراضي كرواتيا. وإن منطوق الأحكام المتصلة بـ " الأراضي المحتلة" لا يتفق مع منطوق أحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وهذا ربما يشكل مصدر صعوبات قانونية، وسياسية، وإن الصين قد امتنعت عن التصويت.

٩٧ - السيد كاماشو أوميستي (بوليفيا): قال إنه حريص على القول بأن امتناع بلده عن التصويت لا يغير بتاتا من تأييده الثابت لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي باستعمال القوة.

٩٨ - الرئيس: قال إن اللجنة قد أنهت الآن النظر في البند ١٤٨ من جدول الأعمال.

البند ٧٤ من جدول الأعمال: توفير الحماية والأمن للدول الصغيرة A/C.4/49/L.3.

٩٩ - الرئيس: أعلن أن بنن، وتايلند، والسلفادور، وعمان، وغواتيمالا، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، انضموا إلى مقدمي مشروع القرار المنشور تحت الرمز A/C.4/49/L.3 المتصل بتوفير الحماية والأمن للدول الصغيرة.

١٠٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/49/L.3 بدون تصويت.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: العلم والسلام

١٠١ - الرئيس: عرض على اللجنة بناء على الاقتراح الذي قدمه ممثل كوستاريكا في الجلسة الثامنة بتاريخ ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، أن يشطب من جدول الأعمال البند المعنون "العلم والسلام".

١٠٢ - وقد تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال:

١٠٣ - الرئيس: أعلن أن اللجنة ستقوم بالنظر في البند ٨٠ من جدول الأعمال (المسائل المتصلة بالاعلام في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠